استهلال

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾

(سورة المائدة: ٤٩)

إهداء

إلى الذي غمرني بوابل حبه: والدي العزيز رحمه الله

إلى المدرسة الكبرى في حياتي: أمي الحنون

إلى إخوتي الذين صبروا على فراقي أملا في ارتقائي

إلى زوجتي أم إيمان التي تحملت وعانت مرارة الفراق سنين عددا

وإلى حماة العدل الذين لا يخافون في الله لومة لائم من القضاة والمحامين.

وإلى كل منتهج منهج الوسط ، ويعمل للإسلام بإخلاص.

إلى أولئك جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته الكرام ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد ،

فالشكر لله تعالى أولا وأخرا . فلم أكن لأصل إلى هذا المقام لولا فضلك ورحمتك فلك الحمد يا ربي حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا .

ثم الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، التي فتحت لي أبواب الأمل بعد يأس ، وذلك لما قامت به من تذليل الصعاب ، وتيسير سبل هذه الدراسة .

وكما يشرفني أن أخص بوافر شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور **إياد فوزي توفيق حمدان** على قبوله الإشراف على هذا البحث. فقد فتح لي فضيلته قلبه ، وكان دائما يشعرني بأن العلاقة بيننا ليست علاقة أستاذ بتلميذه ، وإنما هي علاقة أخوة ومودة وعلاقة أب بابنه . وكان ذلك دافعاً قوياً وتشجيعاً فعالاً لمواصلة الجهد والتنقيح لهذه الرسالة . أسأل الله له أجراً جزيلاً ، وصحة وافرة ، وعافية دائمة ، والقبول عند الله .

والشكر موصول كذلك إلى الشيخ مولانا **مالَمْ لوَلي مَيْ دلائل (** قاضي القضاة**)** ، وكل العاملين في (محكمة القاضي) في مَرَادي ، لحسن تعاونهم معي . أسأل الله لي ولهم واسع الرحمة.

ويسرني أيضاً أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأجلاء أصحاب المقابلات الشخصية، الذين أتاحوا لي فرصة التعرف على أرائهم حول هذه الدراسة .

وكما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لمنظمة نما التعليمية التي كانت لها يد طولى، فقد أغدقت علي الكثير كي يتحقق هدفي وأمنياتي، فأشكرهم جزيل الشكر إدارة ومشرفين وعاملين، وأسأل الله أن يديمهم على خدمة الإسلام والمسلمين، وأن يسدد في دروب الخيرات خطاهم.

وأخيراً أتقدم كذلك بالشكر والعرفان لكل من ساعدني أو شجعني من قريب أو بعيد ، أو أسهم مساعداً لأصل إلى هذه المرحلة ، فإليهم جميعاً أقدم عميق شكري ، وبالغ تقديري ، و عذراً إن لم أوفهم حقهم كاملاً .

مستخلص البحث

إن الضعف الذي يمر به القضاء الشرعي في كثير من البلدان ؛ أصبح قضية تشغيل الباحثين والعلماء، فقد وجدت جهات تنادي بإلغاء المحاكم الشرعية ، واستبدالها بقانون الأسرة، بينما وجدت جهات أخرى تدافع عن بقائها ، ولكن مع الاعتراف بجمودها ، وضرورة إجراء إصلاحات ، وإزالة التحديات التي تقف أمامها.

وفي ضوء هذه المداولات الساخنة حول مستقبل المحاكم الشرعية ، جاءت هذه الدراسة بعنوان : "المحاكم الشرعية في جمهورية النيجر" دراسة ميدانية على إقليم مرادي ، والتي ترمي أساساً إلى دراسة بعض التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في النيجر، وسوف يحاول الباحث فيها إيضاح الحقائق التاريخية لهذه المحاكم، وبيان بعض الحلول المقترحة لتجاوز بعض تلك التحديات، وكذلك يعالج هذا البحث مشكلة حقيقية راهنة، إذ أنها تضر بالمسلمين في النيجر وتعيق إقامة أحكام دينهم في حياتهم الأسرية.

ومن أهم النتائج والحقائق التي توصل إليها الباحث هو أنه لا يوجد قانون للأحوال الشخصية للمسلمين في النيجر ، ومن ثم يترك للقضاة الشرعيين البحث في كتب الفقه المختلفة؛ فيما يعرض عليهم من القضايا للفصل فيها ، مما أدى إلى التضارب وتعدد الاجتهادات القضائية في الموضوع الواحد ، وأن القضاء الشرعي في النيجر رغم قدم وجوده ، إلا أنه لم يتطور قياساً على القضاء المدني ، وذلك بسبب تلك التحديات التي تقف أمامه .

وختاماً فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تقنين قانوني الأحوال الشخصية للمسلمين، وقانون الإثبات ، إضافة إلى توسيع اختصاصات (محكمة القاضي) . كما أوصت كذلك إلى إزالة وصاية المحكمة العليا على محكمة القاضي ؛ وذلك بإنشاء المحكمة الشرعية العليا ، وعدم إعطاء جهات قضائية أخرى اختصاصات موازية أو مطابقة لمحكمة القاضي .

Abstract

The vulnerability, which passes by the Islamic judiciary in many countries become an issue run of researchers and scientists, because there is many views advocated abolition of Sharia courts, and replace them with family law, while others have found some views defend its survival, but with the recognition its Rigidity, and the need for reforms, the removal of the challenges that obstructing it.

In around of these hot deliberations about the future of the Islamic courts, came this study entitled: "Sharia courts of appeal in the Republic of Niger," An particularly research on Maradi State", which are designed primarily to study some of the challenges faced by the Islamic courts in Niger, and the researcher will try which clarify the historical facts of this courts, and the statement of some of the proposed solutions to overcome some of these challenges, as well as this research handle a current real problem, because it's harmful to Muslims in Niger and hinder the provisions of their religion in their family lives.

Among the most important results and facts reached by the researcher is that there is no personal status law for Muslims in Niger, and then left to judges legitimate research in different books of fiqh; while offering them of issues for adjudication, which led to inconsistencies and the multiplicity of jurisprudence in the same subject, and Sharia judiciary in Niger despite the presence feet, but it did not evolve analogy to the civil courts, because of these challenges that stand in front of it.

In conclusion, the study recommended the need to codify the legal personal status of the Muslims, and the Evidence Act, in addition to expanding the terms of reference (Court of Justice). It also recommended as well as to remove the tutelage of the Supreme Court on Court judge; establishing the legitimacy Supreme Court, and not to give other judicial bodies parallel or match the terms of reference to judge court.

مقدمة

الحمد لله الذي أمر بالعدل والإحسان ونهى عن الجور والظلم والطغيان،و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ملكه وشريعته و لا مثيل له في حكمه وعدله ،وأشهد أن محمدا رسول الله أفضل من حكم بالقسط بين العالمين، فصلوات ربي وتسليماته عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر المحجلين ومن دعى بدعوتهم واستن بسنتهم وسار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد :

إن دين الإسلام هو الأوحد في هذا الوجود الذي أتت شرائعه مُحْكَمة كاملة شاملة، وصالحة لكل زمان منسجمة مع كل مكان، إذ أنه لم يترك جانبا من جوانب الحياة إلا ولله سبحانه وتعالى فيه حكما عدلا لا ظلم فيه وجور ، وقد جاءت هذه الأحكام الإلهية متصلة ببعضها البعض فمن مبحث لفقه العبادات إلى آخر للمعاملات وإلى مبحث السياسة والدولة، وعلى هذا المبدأ انتهج القضاء الإسلامي على مر العقود والعهود قضاء واحدا متصلا، حتى ظهرت أنظمة حكم علمانية تفرق بين الدين والدولة، فجعلت القضاء والتشريع بأيادٍ بشرية تضع ما تشاء وتقضي كيف تشاء.

ورغم كل هذه الأوضاع و الظروف العصيبة، إلا أنه لم يزل المسلمون في النيجر يتحاكمون إلى الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية بمحاكم شرعية ، ولكن ثمة تحديات وعقبات تهدد هذه المحاكم ،وأهمها النداء بإلغائها وتقنين نظام خاص بالأسرة (Code de la Famille)، وهذا ما بدأت التيارات العلمانية في النيجر بمحاولة تقنينه سنة ١٩٩٩م ففشلت ثم في سنة ٢٠١١م ولم يفلحوا كذلك.

فلأهمية هذا الموضوع جاء هذا البحث بعنوان : " المحاكم الشرعية في جمهورية النيجر" كمحاولة لدراسة المحاكم الشرعية و أثرها الإيجابي في الدول العلمانية ذات الأغلبية المسلمة،وخصوصا مثل دول كالنيجر، ومعرفة أهم التحديات التي تواجهها، أملا مني في أن يكون هذا البحث منيراً للطريق حتى يتجاوز الشعب النيجري بعض تلك العقبات و التحديات المهددة.

فالله نسأل التوفيق لتطبيق شريعته والاعتزاز بها وتوضيح أحكامها والتضحية من أجلها، والله من وراء القصد وصلى اللهم على النبي الكريم.

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختياري لهذا الموضوع في الآتي :

١- العدوان على بعض اختصاصات المحاكم الشرعية بنظرها في محاكم مدنية أو عسكرية.
٢- جمود المحاكم الشرعية وعدم تفعيلها وتطويرها ،بل لم يوضع على أمرها رجال أكفاء متخصصين في الشريعة الإسلامية.
٣- استغلال فرنسا وجود النظام العسكري لفرض نظام الأسرة في النيجر وإلغاء المحاكم الشرعية بالكلية عن طريق البرلمان النيجري، وذلك في سنة ١٩٩٩م وفي سنة ٢٠١١م إثر انقلابات عسكرية حصلت في البلاد.

مشكلة البحث :

إن موضوع استقلالية المحاكم الشرعية في كثير من الدول الإسلامية التي يحكمها نظام علماني يفرق بين الدين والدولة قد أصبح مؤخراً محلاً للجدل ، حيث يرى البعض ضرورة حصر الأديان في نطاق الضمير الشخصي ، فيشوهّون تاريخ القضاء الشرعي بصورة مشينة يخفون الحقائق ويختلقون الأباطيل ، فيستنتجون من ذلك نتائج خاطئة ، مما يدعو إلى ضرورة الرد على هذه المزاعم ، ودحض تلك المفتريات .

ومن جانب آخر، فإن هذه المحاكم تكاد تكون صورية حتى عند المسلمين أنفسهم ، وذلك بسبب الجمود التي تمر بها في معظم الدول متأثرة بعوامل كثيرة.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أمور عدة، تتمثل في الآتي:

١- إيضاح الحقائق التاريخية للمحاكم الشرعية،والمعالم الموضوعية التي قامت عليها هذه المحاكم في شرعنا الإسلامي.
٢- ذكر أهم العقبات والتحديات التي تواجه المحاكم الشرعية في دولة النيجر عن طريق المقابلات الشخصية مع بعض القائمين على أمرها، وبيان بعض الحلول المقترحة لتلك التحديات.
٣- إيجاد ووضع آلية معينة تمكن من تقنين الأحوال الشخصية لمسلمي النيجر على نهج الشريعة الإسلامية.
٤- زيادة في رصيد الباحث المعرفي حيث إنه مهتم بمثل هذه القضايا خدمةً للدين والعلم.

أهمية البحث :

إن هذا البحث ذو أهمية قصوى حيث أنه :

١- يحاول معالجة مشكلة حقيقية راهنة، وكارثة نازلة على أمة النيجر المسلمة وهي السعي لإلغاء المحاكم الشرعية واستبدالها بنظام فرنسي للحياة الأسرية.
٢- أما في الساحة النيجرية الإسلامية فبعد فشل المحاولات لفرض نظام الأسرة في سنة ١٩٩٩م وسنة ٢٠١١م، يأتي هذا البحث تنبيها للمسلمين باليقظة والعمل الدؤوب لتجاوز كل التحديات المحيطة بالمحاكم الشرعية التي تنظم لهم حياتهم الأسرية على نهج الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة :

رغم أهمية البحث في مثل هذه الموضوعات التي تُعنى بمصير الأمة الإسلامية والمخاطر التي تهددها وتهدد وجودها، إلا أنني لم أجد حسب اطلاعي كتابا أو رسالة علمية خصصت لمثل هذا الموضوع،

اللهم إلا ما كان بعض الأوراق العلمية التي لا تصل إلى مستوى رسالة أو كتاب علمي متكامل شامل على قضايا مهمة التي سأتناولها في هذا البحث إن شاء الله.

أدوات البحث:-

يستعين الباحث بالوسائل التالية:

- كتب الفقه الإسلامي المختلفة في مواضيع القضاء والأسرة والسياسة الشرعية.
- كتب القانون عامة ، والقوانين النيجرية خاصة.
- السوابق القضائية وأعمال المؤتمرات .
- مقابلات شخصية لبعض القضاة الشرعيين والمحامين.
- مواقع الإنترنت.
- مكتبات إلكترونية

منهج البحث:-

سيتبع الباحث في بحثه هذا المنهج الآتي :

- المنهج الوصفي التحليلي المقارن.
- المنهج الاستقرائي
- بيان وجهة نظره في بعض المسائل إذا اقتضى الأمر ذلك.
- المقابلات الشخصية
- وضع المصادر والمراجع في ذيل كل صفحة .
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها ، مشيراً إلى رقم الآية.
- تخريج الأحاديث الواردة.
- ترجمة الأعلام المذكورين في البحث.

أسئلة البحث:-

١- ما الأصل التاريخي للإسلام في النيجر؟

٢- ما هو تاريخ المحاكم الشرعية في النيجر ؟

٣- ما هو اختصاص المحاكم الشرعية في النيجر ، وكيف تباشر وظيفتها ؟

٤- كيف تباشر المحاكم الشرعية في النيجر وظيفتها دون وجود النصوص المقننة لمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين ؟

٥- ما هي الإجراءات التي اتخذت لضمان كفاءة القضاة الشرعيين في النيجر،وفي إقليم مرادي بصفة خاصة، ومن الذي يحددها، بل ومن يعينهم ؟

٦- ما مدى اعتراف القانون النيجري بالمحاكم الشرعية ؟

٧- ما هي الخطوات التي ينبغي السعي عليها حتى تعترف الدولة بالمحاكم الشرعية وتدعمها ؟

هذه الأسئلة وغيرها هي التي سيحاول هذا البحث الجواب عليها.

فروض البحث:-

- ليس هناك ضمان دستوري أو قانوني لحماية المحاكم الشرعية في النيجر.
- لا توجد في النيجر نصوص قانونية صريحة تعطي الاختصاص للمحاكم الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية.
- لا توجد في النيجر محكمة شرعية عليا تُستأنف فيها الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية الأدنى درجة .
- ليس هناك قانون للأحوال الشخصية للمسلمين في النيجر، رغم وجود ٩٩% فيها يدين بالإسلام.

- لا توجد آلية معينة لإعداد قضاة المحاكم الشرعية في النيجر.

مصطلحات البحث:–

{ المحاكم الشرعية } : يقصد الباحث بهذه العبارة المحاكم الخاصة التي تطبق الشريعة الإسلامية في الدول ذات الأنظمة القانونية الغربية ، سواء كانت اختصاصاتها شاملة أو مقتصرة على الأحوال الشخصية ، أو جزءا منها .

{ نظام الأسرة } (**Code de la Famille**) : هو قانون ينظم الحياة الزوجية من عقد قران وطلاق و حقوق الأبناء على الآباء.

{ المَلِك } (Sarki): هو الملك المحلي لكل مدينة أو قرية له صلاحيات متابعة المحاكم الشرعية ، وهي رتبة وراثية عرفية يعترف بها القانون الداخلي

{ القاضي } (Al'Kali) : هو الموظف المختص الذي تم تعينه ليتولى القضاء في محكمة القاضي.

{ النظام العلماني } : هو النظام القائم على فصل الدين عن الدولة في السياسة والحكم.

هيكل البحث :

قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة ، وأربعة فصول ، ثم خاتمة ، وملاحق ، وفهارس.

تناول الباحث في المقدمة أسباب اختيار الموضوع، وأهميته ، وأهداف البحث ، ومشكلته، وأسئلته ، وفروضه ، ومنهجه ، والدراسات السابقة ، وهيكل البحث .

ثم جاءت الفصول بالشكل التالي:

الفصل الأول : النيجر تاريخها ونظامها

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : موقع النيجر الجغرافي

المطلب الأول : الاسم والموقع والحدود

المطلب الثاني: المناخ في الصحراء وجنوب النيجر

المطلب الثالث: السكان والقبائل واللغات

المبحث الثاني : المراحل التاريخية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : مرحلة ما قبل الاستعمار

المطلب الثاني : مرحلة ما بعد الاستعمار إلى الفترة الراهنة

المبحث الثالث : الأديان في النيجر

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الإسلام في النيجر

المطلب الثاني : النصرانية في النيجر

المطلب الثالث : أديان وأعراف أخرى في النيجر

المبحث الرابع : النظام السياسي والاقتصادي في النيجر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : النظام السياسي

المطلب الثاني : النظام الاقتصادي

الفصل الثاني : المحاكم الشرعية، في الفقه الإسلامي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مفهوم المحاكم الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم المحاكم الشرعية في اللغة

المطلب الثاني : مفهوم المحاكم الشرعية في الاصطلاح

المطلب الثالث : المصطلحات ذات العلاقة بمصطلح المحاكم الشرعية

المبحث الثاني : تشكيل المحاكم الشرعية في ضوء الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : محاكم القضاء العادي

المطلب الثاني : محاكم قضاء الحسبة

المطلب الثالث : محاكم ديوان المظالم

الفصل الثالث : المحاكم الشرعية في النيجر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تأريخ القضاء في النيجر

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : القضاء الشرعي في النيجر

المطلب الثاني : قضاء المستعمر الفرنسي

المطلب الثالث : اختصاصات المحاكم الشرعية ودورها

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية و الحلول المقترحة لها.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التحديات من حيث الاعتراف تقنينا وتشريعا

المطلب الثاني : التحديات من حيث الاختصاص والسلطات.

المطلب الثالث: التحديات من حيث طرق الطعن والتنفيذ

المبحث الثالث : النظام العلماني والقضاء في النيجر

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم النظام العلماني

المطلب الثاني : القضاء بين الشريعة والعلمانية

الفصل الرابع: جمع المعلومات والمقابلات عرضا وتحليلا.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طرق جمع معلومات البحث

المبحث الثاني : عرض نتائج المقابلات

المبحث الثالث : تحليل نتائج المقابلات

الخاتمة

التوصيات

الفهارس